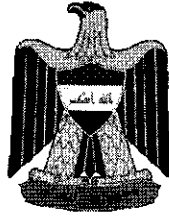


كو^٧مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة جعفر ناصر حسين واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن ومحمد رجب الكبيسي ومحمد قاسم الجنابي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

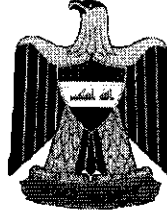
المدعي: (ب . خ . خ) - وكيله المحاميان (و . ش . ك) و(ح . ر . ص).

المدعى عليه: رئيس مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات/أضافة لوظيفته
وكيله الموظف الحقوقي (أ.ح.ع).

الادعاء:

أدعى وكيل المدعي بأنه سبق وأن أصدر المدعى عليه قراره المرقم (١٩) في (٢٠١٨/٥/١٨)، يتضمن تخصيص المقعد، الذي فاز به موكله للنساء، حيث حصل موكله على (١٩٦٧٥) صوتاً، في انتخابات مجلس النواب، لمحافظة المثنى، وأستند القرار المذكور، الى نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨ . ولعدم قناعة المدعي، بالقرار المنوه عنه أعلاه، بادر الى الطعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا للأسباب الأتية: ١. تعارض النظام، مع مبادئ الديمقراطية، لأستبعاده المدعي (المرشح الفائز بأعلى الأصوات وبالمركز الثالث) في تحالف (سائرون) عن محافظة المثنى وإبقاء الحاصل على أقل عدد من الأصوات ، وأستبداله بأمراة، ذات أقل الأصوات بين النساء المرشحات، وهذا يعتبر خرقاً لمبادئ الديمقراطية المتمثل بحق الناخبين في اختيار من يمثلهم .

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتياحي

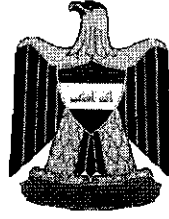


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

٢ . كما يتعارض هذا النظام مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي تضمنته المادة (١٦) من الدستور، وذلك بأبقاء بمن يليه في الأصوات، بدلاً عنه .
٣ . كما خرق النظام المذكور، المادة (١٤) من الدستور، وذلك باستبدال الرجل الفائز بأكثر الأصوات بالمرأة الفائزة بأقل الأصوات في ذات القائمة الانتخابية وهذا خلاف ما دعت اليه المادة (١٤) الدستور في المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.
٤ . وأن النظام المطعون فيه يخالف المادة (١٣/ثانياً) من الدستور، كونه قد خرق مبادئ الديمقراطية وتكافؤ الفرص والمساواة، التي نص عليها الدستور، عليه يعتبر باطلاً بحكم المادة (١٣/ثانياً) من الدستور المشار إليها أعلاه.
لما تقدم طلب المدعي (الحكم بعدم دستورية، الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء) من نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨. رد وكيل المدعي عليه على عريضة الدعوى بما يلي: جاء القرار المطعون فيه، ترسيخاً لمبادئ الديمقراطية، حيث أزم الدستور، أن تكون حصة المرأة من المقاعد النيابية، لا تقل عن (٢٥%) أي يمكن أن تكون أكثر من ذلك. أن النظام المطعون فيه، لم يخرج عن مبدأ تكافؤ الفرص الذي تنص عليه المادة (١٦) من الدستور، والذي أكدته المادة (١٤) من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣، بجعل تمثيل النساء في البرلمان لا يقل عن (٢٥%) من المقاعد النيابية. وكما لم يخرق النظام المذكور، مبدأ المساواة الذي نصت عليه المادة (١٤) من الدستور وذلك بجعل حصة النساء (٢٥%) من المقاعد النيابية، كما سبق الإشارة الى ذلك آنفاً، بالإضافة الى أن ليس هناك تعارض بين النظام المطعون فيه، والمادة (١٣/ثانياً) من الدستور، إذ جاء النظام المذكور، تطبيقاً للمادة (٤٩/رابعاً) من الدستور. لما تقدم طلب وكيل المدعي عليه رد الدعوى. وبعد تسجيل الدعوى، أستناداً لأحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد أستكمال الإجراءات

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتتبحادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

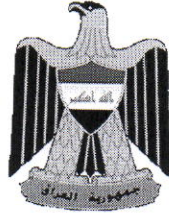
العدد: ٩٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

المطلوبة وفق الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور ،
عين يوم ٢٠١٨/١٠/٩ موعداً للمرافعة ، وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعي
ووكيل المدعى عليه وكرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم
بموجبها، ولاحظت المحكمة بأن موضوع الدعوى، لا يزال فيه تردد،
وقد أشعر وكيل المدعي، بتقديم لائحة يركزان فيها، ما يريدانه وأشعر بأختصاصات
المحكمة الاتحادية العليا، بالنظر بعدم دستورية التشريعات، وليس النظر بعدم قانونية
الأجراءات المتخذة بصدد موضوع الدعوى، عليه أجلت المرافعة الى يوم
٢٠١٨/١١/١٣. وفيه تشكلت المحكمة كالسابق وبوشر بالمرافعة الحضورية العلنية،
لوحظ بأن وكيل المدعي، قد قدم لائحة توضيحية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٣، حصر دعواه
بموجبها بالحكم ((بعدم دستورية النص القانوني، الوارد في نظام توزيع مقاعد مجلس
النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨، وهو نص الفقرة (٢) من الخطوة الثالثة
(حساب كوتا النساء)، وقد رد وكيل المدعى عليه على اللائحة التوضيحية، لوكيل
المدعي بلأئحته المؤرخة ٢٠١٨/١١/٤ تضمنت تكراراً لما جاء في لائحته الجوابية،
وطلب رد الدعوى. كرر وكيل المدعي والمدعى عليه أقوالهما السابقة، وحيث لم يبق
ما يقال أفهم ختام المرافعة وأفهم قرار الحكم علناً.

القرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي
قد حصر دعواه بموجب لأئحته المؤرخة ٢٠١٨/١٠/٢٣ بالطعن بعدم دستورية النص
القانوني الوارد في نظام توزيع مقاعد مجلس النواب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٨
وهو نص الفقرة (٢) من الخطوة الثالثة (حساب كوتا النساء).
وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن ورود أحكام (الخطوة الثالثة - حساب كوتا النساء)

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتياحي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

في النظام كان تطبيقاً سليماً لأحكام المادة (٤٩/ رابعاً) من الدستور ونصها ((يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب.)) ولا تتقاطع مع حكمها وهذا ما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة في العديد من أحكامه ومنها الحكم الصادر في الدعوى (١١٦/ اتحادية/٢٠١٥) وموحداتها والحكم الصادر في الدعوى (١٤/ اتحادية/٢٠١٥) وان ما اورده المدعي بطريقة احتساب (كوتا النساء) في حقيقته طلب تعديل الاجراءات الخاصة بأحتسابها وهذا يقع خارج اختصاص المحكمة الاتحادية العليا وعليه تكون دعوى المدعي غير مستندة على سند من الدستور والقانون فقرر ردها وتحميله المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعي عليه ومقدارها مئة الف دينار. وصدور الحكم بالاتفاق باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم علناً في ٢٠١٨/١١/١٣.

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
اكرم احمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين ابو الثمن

العضو
محمد رجب الكبيسي

العضو
محمد قاسم الجنابي